

الدعوى الحادثة وفقاً لأحكام قانون الإثبات العراقي

ملاحظة تمهيدية: الدعوى الحادثة ينظمها أساساً قانون المرافعات المدنية العراقي من حيث الإجراءات والقبول، بينما يتصل قانون الإثبات ببيان طرق إثبات ما يُثار فيها من وقائع ودفع.

أولاً: تعريف الدعوى الحادثة

الدعوى الحادثة هي طلب عارض يُقدّم أثناء سير الدعوى الأصلية من أحد الخصوم (المدعي أو المدعى عليه)، ويتضمن المطالبة بحق أو الدفع به، على أن يكون مرتبطاً بالدعوى الأصلية ارتباطاً يقبل نظره معها.

ثانياً: أنواع الدعاوى الحادثة

١. الادعاء المتقابل (الدعوى المقابلة)
يقدم المدعى عليه ضد المدعي للمطالبة بحق ناشئ عن ذات العلاقة أو مرتبط بها.
٢. الإدخال والاختصاص
إدخال شخص ثالث في الخصومة لارتباط مصلحته بموضوع النزاع.
٣. الطلب العارض من المدعي
كتصحيح الطلبات أو تعديلها أو زيادتها بما لا يغير سبب الدعوى تغييراً جوهرياً.

ثالثاً: شروط قبول الدعوى الحادثة

١. الارتباط بالدعوى الأصلية (سبباً أو موضوعاً).
٢. أن تُقدّم قبل قفل باب المرافعة.
٣. ألا يترتب عليها إطالة غير مبررة لإجراءات التقاضي.
٤. اختصاص المحكمة بنظرها.

رابعاً: إجراءات تقديمها

- تُقدّم بلائحة تحريرية أو بطلب يُثبت في محضر الجلسة.

- يُبلَّغ الخصم الآخر بها لتمكينه من الرد.
- تفصل المحكمة فيها مع الدعوى الأصلية بحكم واحد غالبًا.

خامسًا: الإثبات في الدعوى الحادثة

بمجرد قبول الدعوى الحادثة، تخضع من حيث الإثبات لأحكام قانون الإثبات العراقي، فيجوز للخصوم فيها:

- الإثبات بالكتابة.
- البينة الشخصية (الشهادة).
- الإقرار.
- اليمين.
- الاستجواب.
- القرائن.

وتملك المحكمة سلطة تقدير الأدلة المقدّمة فيها كما في الدعوى الأصلية.

سادسًا: أثر الدعوى الحادثة

- قد تؤدي إلى المقاصة القضائية إذا كان الطلب المتقابل دينًا في مواجهة المدعي.
- قد تغيّر نطاق النزاع وتوسّعه.
- الحكم الصادر فيها يكون جزءًا من الحكم الفاصل في الدعوى الأصلية، ويخضع لطرق الطعن ذاتها.

سابعًا: أهمية الدعوى الحادثة عمليًا

تُحقّق عدة فوائد، منها:

- تجنب تعدد الدعاوى.
- سرعة حسم النزاع كاملاً.
- تقليل النفقات والإجراءات.
- تحقيق العدالة في خصومة واحدة.